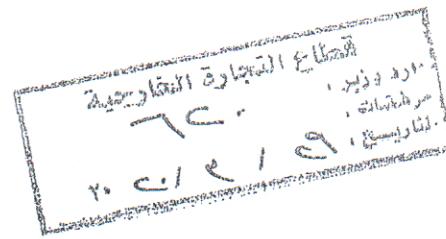




جمهورية مصر العربية  
وزارة التجارة والصناعة  
الوزير



سجل في ٢٠٢٠/١١٨٩٣

محضر عد

قرار

وزير التجارة والصناعة

رقم ١٩٠ لسنة ٢٠٢٠

في شأن فرض رسم صادر على قصاصات وفضلات الأقمشة

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الإستيراد والتصدير؛

وعلى القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الاستثمار، ولائحته التنفيذية؛

وعلى لائحة القواعد المنفذة لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الإستيراد والتصدير ونظام إجراءات فحص ورقابة السلع المصدرة والمستوردة الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتها؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٦ في شأن عدم سريان القواعد التصديرية على بعض الخامات المصدرة إلى المناطق الحرة،

وعلى القرار الوزاري رقم ١١٣ لسنة ٢٠١٨ في شأن استمرار فرض رسم صادر على قصاصات وفضلات الأقمشة القطنية والمخلوطة عدا قصاصات وفضلات الأقمشة الجينز؛

وعلى مذكرة السيد مستشار الوزير لشئون التجارة والسيدة القائم باعمال رئيس قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية المؤرخة في ٢٠٢٠/٢/١٨.

قرار

(المادة الأولى)

يفرض رسم صادر على قصاصات وفضلات وخرق وأسمال الأقمشة القطنية والمخلوطة من البند الجمركي ٦٣١٠ بواقع ٣٠٠٠ جنيها للطن، وذلك فيما عدا قصاصات وفضلات وخرق وأسمال الأقمشة الجينز.

(المادة الثانية)

يتم فحص الرسائل المصدرة من قصاصات وفضلات وخرق وأسمال الأقمشة الجينز والبوليستر من خلال لجنة تضم في عضويتها ممثلين عن مصلحة الجمارك والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وذلك للتتأكد من عدم احتوائها على قصاصات وفضلات وخرق وأسمال الأقمشة القطنية أو المخلوطة.



(المادة الثالثة)

لا يسرى هذا الرسم على الرسائل المصدرة إلى المشروعات الإنتاجية المقامة بالمناطق الحرة داخل جمهورية مصر العربية، وفي حدود الكميات التي توافق عليها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، وي العمل به لمدة عام اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ

نشره.

وزير  
التجارة والصناعة  
نيفين جامع



محمود حمدي